ARID Journals

**ARID International Journal of Informetrics and
Scholarly Communication (AIJISC)**

ISSN: 2708-7352

Journal home page: <http://arid.my/j/aijisc>

مَجَلَّةُ أُرِيدُ الدَّوْلِيَّةُ لِقِيَاسَاتِ الْمَعْلُومَاتِ وَ الْإِتِّصَالِ الْعِلْمِيِّ

العدد 3 ، المجلد 2 ، تموز 2021 م

Indicators of Information Society: Algeria model

Dr. Hacene Madaci*

University Amir Abdelkader for Islamic Sciences Constantine, Algeria

مؤشرات مجتمع المعلومات: الجزائر أنموذجا

د. حسان مداسي*

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر

hmadaci@gmail.com

arid.my/0003-3447

<https://doi.org/10.36772/arid.aijisc.2021.233>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 25/11/2020

Received in revised form 20/12/2020

Accepted 30/01/2021

Available online 15/01/2021

ABSTRACT

This research deals with the indicators of information society issue due to the importance of relying on statistical standards to measure the development of any field of knowledge. As societies' developments are heading towards the information society type that were set by international bodies specialized in this field., the research aims to identify the indicators for Arab countries with a focus on the Algerian case. Thus, the research is based on the reports issued by the International Telecommunication Union, specified to measure information society. These reports are utilized in this study to attain its aims and final goals. This study falls within the framework of descriptive studies.

The study reveals that progress has been reached in the Gulf countries in the field of orientation towards the information society. However, some other Arab countries including Algeria, are late. The study ends with a set of proposals submitted, on top of which is the adoption of an Arab cooperative strategy to move towards the information society to eliminate the digital divide.

Key words: Information society, Infrastructure, Cost, Arab world, Algeria.

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع مؤشرات مجتمع المعلومات لأهمية الاعتماد على المعايير الإحصائية لقياس تطور أي مجال من مجالات المعرفة. وحيث أن تطور المجتمعات يتجه نحو نوع مجتمع المعلومات الذي وضعته هيئات دولية متخصصة في هذا المجال، فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على مؤشرات الدول العربية مع التركيز على الحالة الجزائرية. وعليه فالبحث يستند إلى التقارير الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات والمخصصة لقياس مجتمع المعلومات. وقد استخدمت التقارير في الدراسة الحالية لتحقيق أهدافها وغاياتها النهائية. وتندرج الدراسة في إطار الدراسات الوصفية. وقد توصلت الدراسة إلى تقدم دول الخليج في مجال التوجه نحو مجتمع المعلومات وتأخر بعض الدول العربية الأخرى ومنها الجزائر وتنتهي الدراسة بمجموعة من المقترحات المقدمة على رأسها اعتماد استراتيجية عربية تعاونية للتحرك نحو مجتمع المعلومات لإزالة الفجوة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعلومات، البنية التحتية، التكلفة، العالم العربي، الجزائر.

مقدمة:

يعتبر مجتمع المعلومات الشكل الحديث للمجتمع الإنساني ما بعد الثورة الصناعية، بالنظر لما أفرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تأثيرات عميقة في طرق وأساليب العمل، فضلا عن العادات المجتمعية، وهذا في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، حيث غدت التكنولوجيا الحديثة هي وسيلة العصر وأداته الرئيسية، فلا مكان لأي فرد أو مؤسسة أو مجتمع لم يتحكم في استخدام التكنولوجيات الحديثة بكل أبعادها، المادية، التقنية، البشرية... الخ، فالدول تصنف على أساس مؤشرات خاصة بمجتمع المعلومات من أجل قياس جاهزيتها وتطورها في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة.

يحاول هذا البحث التطرق إلى مؤشرات مجتمع المعلومات في العالم العربي مع التركيز على الحالة الجزائرية من خلال معرفة واقع البنية التحتية التكنولوجية فضلا عن التكلفة والجانب البشري والاستراتيجي، ومن ثم تقديم مجموعة من المقترحات من شأنها المساهمة في تجاوز الصعوبات وحل المشكلات التي تعيق التوجه الحقيقي نحو مجتمع المعلومات من طرف الدول العربية.

أ- الإشكالية:

لا شك أن التوجه نحو استخدام التكنولوجيات الحديثة هو أمر أساسي في عصر المعلومات، وهذا ما يدعو المجتمعات والدول في هذا العالم إلى التفكير بجدية في هذا التوجه، لكن الموضوع لا يقف عند مجرد الرغبة وإنما بتوفير جملة من المتطلبات الأساسية التي من خلالها تصنف الدول من قبل الهيئات الدولية المتخصصة في مجتمع المعلومات، ولعل الاتحاد الدولي للاتصالات هو من أهم هذه الهيئات الدولية، وهذا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات مثل مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI، ومؤشر أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IPB، وهذا من خلال تقارير قياس مجتمع المعلومات التي تصدر سنويا عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع الجد هام من خلال السؤال الرئيسي التالي:

هل يحقق العالم العربي وبخاصة الجزائر متطلبات الوصول إلى مجتمع المعلومات وفقا للمعايير الدولية ؟

ب- تساؤلات البحث:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي للبحث نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم مجتمع المعلومات والمؤشرات المرتبطة به؟
- كيف تصنف التقارير الدولية الخاصة بمجتمع المعلومات الدول العربية ؟
- ما هي مؤشرات مجتمع المعلومات الخاصة بالجزائر ؟

- ما هي مرتبة الجوائز الدولية ضمن تقارير قياس مجتمع المعلومات ؟

- ما هي الإجراءات الضرورية لتحسين وضعية الجزائر ودول العالم العربي للتوجه الحقيقي نحو مجتمع المعلومات؟

ج- أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهومي مجتمع المعلومات ومؤشرات مجتمع المعلومات.

- التعرف على مؤشرات مجتمع المعلومات في العالم العربي مع التركيز على الحالة الجزائرية.

- تقديم مقترحات موضوعية وقابلة للتنفيذ من شأنها تجاوز الصعوبات التي يواجهها العالم العربي للتوجه نحو مجتمع المعلومات.

1- مجتمع المعلومات:

هناك العديد من التعريفات لمجتمع المعلومات حسب زاوية نظر كل باحث أو أكاديمي، فنجد مثلا بدر (2002) يعرفه بأنه

مجرد مجتمع رأسمالي تعتبر فيه المعلومات سلعة أكثر منها موردا عاما. ص.52

ويعرف الهوش (2002) مجتمع المعلومات بأنه جميع الأنشطة والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا ونشرا

وتنظيما واستخداما واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف

التعليمية والتثقيفية. ص.14

وهناك من الباحثين من يرى أن مجتمع المعلومات ليس مجرد مجموعة تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات، بل هو البيئة الأساسية

التي تتيح للمجتمع فرصة الانتقال أو الاندماج في التطورات الحاصلة في التقدم الحضاري للألفية الجديدة، والتي أساسها

المعلومات كقوة اقتصادية استراتيجية متعددة الأبعاد. (الغريفي، 2008، ص.328)

أما القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2005) فتعتبر مجتمع المعلومات نظاما اقتصاديا واجتماعيا وفلسفيا تشكل المعرفة

الفكرية مصدرا رئيسيا فيه لتحقيق التقدم، فضلا عن احترام حقوق الأفراد والمؤسسات وحماية البيئة وكافة الحريات، وأن

يعمل مجتمع المعلومات على تحديد الفجوة الرقمية ووضع الاستراتيجيات والسياسات المختلفة من أجل سد هذه الفجوة.

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاج

المعلومات واستخدامها ونشرها في جميع المجالات، في إطار منظومة شاملة من حيث المتطلبات والاستراتيجيات بهدف

تطوير وترقية حياة الفرد والمجتمع.

2- المؤشرات القياسية لمنظمة OECD:

حسب فريق العمل الخاص بوضع مؤشرات مجتمع المعلومات والمعروف اختصاراً بـ WPIIS التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD فإن مؤشرات مجتمع المعلومات تتغير وفق أربع مراحل متداخلة هي الجاهزية، كثافة الاستخدام، أثر الاستخدام والمحصلة النهائية.

أ- الجاهزية:

وتتمثل في مجموع المتطلبات الأساسية للبنية التحتية لدعم بناء مجتمع المعلومات، سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الإلكترونية، البرمجيات، الشبكات... الخ فضلاً عن تكوين الأفراد والعاملين في المؤسسات المختلفة على استخدام التكنولوجيات الحديثة.

ب- كثافة الاستخدام:

وتقاس نسبة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمجموعة محددة من الأفراد وخصوصاً إلى شبكة الإنترنت من خلال استخدام المواقع الإلكترونية، التطبيقات والمنصات في إطار الحكومة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، التجارة الإلكترونية وغيرها.

ج- أثر الاستخدام:

وتتعلق أساساً بالتغيرات التنظيمية التي تصف:

- الطرق الجديدة في تنظيم العمل فيما يتعلق بالعلاقة بين الأفراد والمؤسسات.

- الطرق الجديدة للإنتاج فيما يتعلق بالعلاقات داخل منشآت الإنتاج وفيما بينها.

- الاستثمارات البشرية وتأمين رأس المال البشري باعتباره قاعدة معرفية.

- القدرة على الحركة بين المجتمعات والتنافس.

- الابتكار والبحث والتطوير باعتبارها أساس المستقبل.

د- المحصلة النهائية:

وهي النتيجة النهائية لما يحدث على مستوى منشآت الإنتاج فيما يخص الإنتاجية والأثر الاجتماعي، ومؤشرات المحصلة

التي ترتبط أساساً بالمستوى الاجتماعي وتصف:

- الإنتاجية والتنافسية.

- التوظيف وسوق العمل.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع. (علوي، 2008، ص. 82-83)

3- تقرير الإسكوا الخاص بالتنمية الرقمية العربية 2019:

تقرير التنمية الرقمية العربية هو جزء من برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمعروفة اختصاراً بالإسكوا (ESCWA) للفترة 2018-2019، وهو يدرس التنمية الرقمية في المنطقة العربية، ويحلل من ناحية الوضع الحالي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتفحص من ناحية أخرى روابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة حالياً بعملية التنمية المستدامة بأبعادها السياسية والاستراتيجية المختلفة، حيث يهدف هذا التقرير إلى تعزيز الروابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد الثغرات الموجودة واتخاذ مجموعة إجراءات من أجل تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى وضع خطة مستقبلية تسعى للتقدم في عملية التنمية الرقمية الشاملة والتي تضم التحول الرقمي للحكومات والمجتمعات والاقتصاديات، في إطار المفهوم الشامل لخطة التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة.

هذا التقرير جاء بناء على الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية من طرف 10 دول عربية شاركت في هذه العملية، من خلال ملاءمة نموذج توجيهي وهو أحدث نسخة من استبيان الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، وهذه الدول هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عمان، دولة فلسطين، الكويت وموريتانيا، ويتألف هذا النموذج من 5 مجموعات تندرج ضمنها عناصر فرعية كالتالي:

المجموعة 1: الأطر الاستراتيجية الرقمية.

- الاستراتيجيات الرقمية الوطنية.
- القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية.
- الأطر الدولية والإقليمية الأخرى.
- نحو تعزيز الأطر الاستراتيجية الرقمية والسياسات ذات الصلة.

المجموعة 2: البنية الأساسية والحوكمة والبيئة القانونية.

- البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الحوكمة.
- البيئة القانونية والاختلاقيات وبناء الثقة.
- نحو تعزيز البنية الأساسية والحوكمة والبيئة القانونية والسياسات ذات العلاقة.

المجموعة 3: الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية

- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفته واجهة العرض للاقتصاد الرقمي.
- الأثر العام لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد.
- نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية والسياسات ذات العلاقة.

المجموعة 4: التحول الرقمي والتنمية الاجتماعية.

- التحول الرقمي وشمول الجميع والتمكين.
- بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الرقمية.
- الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية والصحة الإلكترونية.
- نحو تعزيز التحول الرقمي والتنمية الاجتماعية والسياسات ذات الصلة.

المجموعة 5: الثقافة والإعلام.

- الهوية الثقافية والتنوع اللغوي.
- السياسة الإعلامية.
- نحو تعزيز الثقافة والإعلام والسياسات ذات العلاقة.
- وأهم ما تم تسجيله من نتائج في هذا التقرير نجد:

- زيادة استخدام الاتصالات الهاتفية وخاصة باستخدام الهواتف الذكية من الجيلين الثالث والرابع.
- الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت أقل بكثير في بلدان مجلس التعاون منها في باقي البلدان العربية الأخرى.
- تطبيقات وسائط التواصل الاجتماعي هي الأكثر استخداما عبر شبكة الإنترنت.
- استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية في المنطقة العربية أقل من المتوسط.
- تكلفة الإنترنت منخفضة إلى حد ما في معظم الدول العربية. (الإسكوا، 2019)

بينما في تقرير الإسكوا حول الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003 – 2015 والصادر سنة

2016 صنف تنفيذ استراتيجيات الدول العربية في التوجه نحو مجتمع المعلومات كما يلي:

والملاحظ بالنسبة لهذا التصنيف هو تقدم دول الخليج العربي في مجال تنفيذ سياسات واستراتيجيات مجتمع المعلومات، مع تسجيل تقدم دولتين عربيتين أخريين هما الأردن والمغرب، كما يظهر التصنيف بذل مجهودات من قبل كل من تونس، السودان ومصر، وتأخر الجزائر حيث صنفت مع الدول التي تعيش اضطرابات وعدم الاستقرار السياسي مثل سوريا وفلسطين واليمن، ولم يتم تصنيف كل من العراق، ولبنان وليبيا لعدم توفر المعطيات الخاصة بهذه البلدان.

وتشير الإسكوا إلى أن سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحتوي على نقاط قوة ونقاط ضعف:

أ- نقاط القوة:

- توفر القدرات اللازمة لدى معظم الدول العربية لوضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحديثها.

- التعاون بشكل أو بآخر بين القطاعين العمومي والخاص في وضع هذه الاستراتيجيات.

ب- نقاط الضعف:

- ضعف الربط بين وضع الاستراتيجيات وتطبيقها.

- ضعف الانسجام بين هذه الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى ضعف التعاون بين الدول العربية عموماً.

- عدم بلوغ التعاون بين الجهات الوطنية المعنية بتنفيذ الخطط والمشاريع مستوى التشاركية.

- افتقار أنظمة الرصد والمتابعة لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط إلى المؤشرات العملية والبيانات الدقيقة ذات التوقيت المناسب والشفافية اللازمة لتقييم هذه الاستراتيجيات.

- عدم تجانس منهجية العمل في القطاعات المختلفة المنفذة للاستراتيجيات وخطط العمل المنبثقة عنها، وضعف التنسيق فيما بينها.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى نضج البلدان العربية في مجال سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال يرتبط بمدى توفر رؤية واضحة أو استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا وجود الخطط والبرامج التنفيذية فضلاً

عن الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص. (ESCWA, 2016, p.18-21)

وعند إجراء مقارنة كل من تقرير الإسكوا حول التنمية الرقمية للدول العربية الصادرين على التوالي سنتي 2016 و 2019 نسجل الملاحظات التالية:

- غياب معظم الدول العربية في تقرير 2019 عكس تقرير 2016 الذي تم تسجيل حضور معظمها.

- النتائج في تقرير 2019 لم تبرز إحراز تقدم كبير على ما تم رصده في تقرير 2016 في المجالات الاستراتيجية سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية أو تطوير السياسات وتنفيذها على أرض الواقع.

- الفجوة الرقمية بقيت موجودة بين البلدان العربية وحتى بين الجنسين مع تفاوتها من بلد لآخر.

- التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي في مجال التنمية الرقمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أفضل من غيره في الدول العربية الأخرى.

- أشار تقرير 2019 إلى وجود عدد من المبادرات الرامية إلى تحقيق خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتمكين المجتمع ككل بإشراك المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في بناء مجتمع المعلومات.

- تطرق تقرير 2019 إلى الغياب شبه التام لخطط عمل الحزمة العريضة، الأمن السيبراني، حركة المواصلات الذكية والذكاء الاصطناعي.

4- تصنيف الدول العربية ضمن مؤشر الإنترنت الشامل 2019:

حسب مؤشر الإنترنت الشامل لعام 2019 وهو مؤشر دليلي تصدره وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة The Economist حيث يستند هذا المؤشر إلى عدد من المعايير تركز على مدى توفر شبكة الإنترنت، وانخفاض التكاليف والملاءمة والجاهزية لـ 100 بلد بما فيهم 11 بلدا عربيا خمسة منها من مجلس التعاون الخليجي، فعلى المستوى الإقليمي العربي تحتل قطر المرتبة الأولى لكنها تحتل المرتبة 37 من مجموع الدول المغطاة، تليها دول مجلس التعاون الخليجي الأربع الأخرى، ويحتل السودان المرتبة الأخيرة على المستوى الإقليمي، في حين وصل كل من تونس والمغرب إلى المراكز العشرة الأولى في بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، ولدى معظم الدول العربية فجوة بين الجنسين تتراوح بين 03 % في قطر و 53 % في السودان.(الإسكوا،2019،ص.128)

جدول (1): ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر الإنترنت الشامل 2019.

المرتبة بين الدول العربية 11	المرتبة الدولي (من 100 بلد)	البلد	النسبة المئوية
1.	37	قطر	75.5 %
2.	38	الكويت	75.4 %
3.	39	المملكة العربية السعودية	75.3 %
4.	43	الإمارات العربية المتحدة	74.2 %
5.	49	عمان	72.2 %
6.	52	الأردن	70.8 %
7.	60	تونس	68 %
8.	62	المغرب	67.4 %
9.	69	مصر	63.5 %
10.	73	الجزائر	59.6 %
11.	90	السودان	44.8 %

وتظهر هذه المعطيات أن البلدان العربية الإحدى عشر المذكورة لم تحتل أي مرتبة ضمن الثلث الأول من القائمة، واحتلت بلدان مجلس التعاون الخليجي مراتبا في النصف الأول منها، واحتلت البلدان العربية غير الخليجية مراتبا في النصف الثاني،

ولم يصل أي من البلدان العربية إلى المراتب العشرة الأولى في العالم في مؤشر الإنترنت الشامل لسنة 2019، ولا إلى البلدان العشرة الأولى في الشريحة العليا من الدخل المتوسط، ولا إلى البلدان العشرة الأولى في فئة الدخل المنخفض.

وهذا يعني أن الفجوة الرقمية لا زالت قائمة بين العالم المتقدم والعالم النامي الذي يشمل معظم الدول العربية، مع وجود بعض الفوارق خاصة بين دول الخليج وباقي الدول الأخرى، ورغم أن النتائج أظهرت بعض المجهودات من طرف الدول العربية في التوجه نحو مجتمع بالمعلومات إلا أنه يتعين عليها بذل مجهودات أكبر للوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.

5- الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب رؤية الإسكوا:

في إطار التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بتقديم الدعم لجميع النشاطات والمشاريع والمبادرات التي تستهدف تسريع عملية تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة واعتمدها الجمعية العامة سنة 2015، أعدت الإسكوا " مقترح الأجندة العربية الرقمية: مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة " سنة 2019 ليخرج في صورته النهائية في شهر يونيو 2020 حاملا عنوان " رؤية الإسكوا لمنهجية إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية) ".

وهذه الوثيقة هي تتويج لمجموعة من الدراسات قامت بها الإسكوا في السنوات الأخيرة مثل:

- خارطة الطريق العربية لحكومة الإنترنت.

- منظور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.

- التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الأفق العربية في عام 2030.

- تقرير التنمية الرقمية في المنطقة العربية لعام 2019.

تقدم وثيقة الأجندة الرقمية العربية مقترحا شاملا لاحتياجات المنطقة العربية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي عبارة عن تحيين وتطوير للمنهجية السابقة التي تم وضعها سنة 2016 في إطار العمل التشاركي بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، وتتوزع تحليلات ودراسات الأجندة الرقمية على ثلاثة محاور رئيسية:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا المرتبطة بالدولة: الحوكمة والبنى التحتية.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الاقتصادية: الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الاجتماعية والثقافية الإعلامية.

وتتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من الخطوات نجملها فيما يلي:

أ- **الأطوار والمراحل الزمنية المختلفة المقترحة:** تكون مدة إعداد الأجندة والاستراتيجية 12 شهرا من تاريخ تكليف فريق العمل المعني بالمنهجية، وهي تتطلع إلى فترة زمنية تصل إلى 9 سنوات، تطبق كمرحلة أولى لمدة 5 سنوات من تاريخ اعتمادها من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، لتتم مراجعة الإنجاز في العام الخامس من اعتمادها، ثم تحدث وتعتمد 4 سنوات أخرى إلى غاية 2030.

ب- **وصف إطار العمل والشروط المرجعية:** تم اعتماد المقاربة والمنهجية في الاجتماع 31 لفريق العمل يوم 29 سبتمبر 2020، وهذه هي الخطوة التمهيدية الأولى لبناء إطار العمل والشراكة وتفعيلهما، كما أنها الخطوة الأولى التي يبنى عليها تعبئة الموارد وبدء التنفيذ، من خلال الآلية المركزية للتعاون البحثي والفني المعنية بتطوير المحتوى العلمي للأجندة والاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية، وبمشاركة عدد من الباحثين الفنيين الإقليميين والدوليين الداعمين للفريق العربي وبالتعاون مع الخبراء والباحثين في الإسكوا.

ج- **تقديرات التكلفة المتوقعة للموارد المطلوبة:** تتحمل الإسكوا تكلفة تخصيص كواادر للمشروع للقيام بإدارة عملية التأليف والإعداد وتصميم ورش العمل وصولا إلى الطباعة فضلا عن تصميم وإدارة محتوى الموقع الإلكتروني الخاص بالمشروع، وتتحمل الدول العربية المشاركة تكلفة المشاركة في الفريق العربي لبلورة الاستراتيجية العربية وفي اللجنة الفنية، كما يساهم الشركاء والمنظمات والجهات الداعمة في الأعمال الإضافية حسب رغبتهم.

د- **وصف أدوار ومهام المنظمات المشاركة في المشروع وحصر الموارد المتاحة والجهات المساهمة:** تقوم إدارة المشروع بالتعاون مع اللجنة الفنية المشتركة ببذل الجهد لتوفير الفرص المناسبة لكل منظمة مهتمة بالانضمام إلى المشروع في الموقع الذي يحقق أعظم استفادة من مساهمتها البحثية في المشروع حسب تخصصها، مثل المكتب العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي وقطاع الأعمال والمنظمات الأخرى.

هـ- **توصيف الهوية المقترحة والهيكل المبدئي المقترح للاستراتيجية المنشودة:** ستحدد نهائيا الهوية المقترحة وما ستتضمنه وما لن يدخل في اختصاصها خلال ورشة العمل التأسيسية قبل الاجتماع القادم للفريق أو بالتزامن مع هذا الاجتماع، ويمكن أن تحتوي هذه الاستراتيجية على: - رؤية عامة - الأهداف الرئيسية والفرعية - محاور العمل - خطة العمل - المتابعة والتقييم - سياسات التنفيذ.

و- **تحديد التعاون الفني الضروري والمدخلات المطلوبة من ممثلي الدول في الفريق ومداهما الزمني:** سيتطلب من كل دولة عربية راغبة في الانضمام إلى المشروع تسمية باحث أو مساعد باحث كنقطة ارتكاز وطنية تعمل بصفة متواصلة مع الخبراء الفنيين الإقليميين المنضمين إلى المشروع في إطار بحثي تحدده الإسكوا بصفتها بيت الخبرة الذي كلف بإدارة عملية صياغة وثيقة الاستراتيجية.

ز- **تحديد آلية التنسيق البحثي:** يكون التنسيق البحثي بين الإسكوا والمنظمات والدول المشاركة ضمن إطار المشروع المزمع تنفيذه ومن خلال الباحثين والخبراء من جميع الأطراف، حيث تقوم اللجنة الفنية المشتركة بتعزيز التواصل البحثي بين إطار المشروع من جهة، والفريق العربي من جهة أخرى لتيسير التفاعل بين الفريق والمشروع، وبالتشاور مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بصفتها الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، ومع الأمانة العامة للإسكوا بصفتها المشرف على الفريق البحثي. (الإسكوا، 2020، ص. 4-11)

6- استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013م:

قامت الجزائر بوضع استراتيجية خاصة بمجتمع المعلومات تمت تسميتها بـ " استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013م " في إطار تبني مشروع الحكومة الإلكترونية في الفترة الممتدة من 2008م إلى غاية 2013م، وتعرف أيضا بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013م، وفي هذا الصدد تم التشاور مع العديد من المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد شارك أكثر من 300 فرد في إثراء النقاش حول هذه الاستراتيجية لمدة 6 أشهر، (بلعربي ولعرج مجاهد، 2012، ص. 7) وقد تم تقييم وضعية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر بالاعتماد على عدة مؤشرات وهي:

مؤشر الجدوى – النفاذ الرقمي – الجاهزية الإلكترونية – نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
وخلصت النتائج إلى تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة مقارنة بما هو مسجل في الدول المتقدمة، وهذا ما استدعى وضع استراتيجية وطنية لإنشاء الحكومة الإلكترونية. (شاهد وعرابة، 2016، ص. 130)
تتضمن هذه الاستراتيجية ثلاثة عشر محورا وهي:

- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تطوير الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.
- تطوير القدرات البشرية.
- تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع.

- تأهيل الإطار القانوني (التشريعي والتنظيمي).

- المعلومة والاتصال.

- تثمين التعاون الدولي.

- وضع آليات التقييم والمتابعة.

- تحديد الإجراءات التنظيمية.

- التخطيط والموارد المالية. (السفارة الجزائرية بموسكو، 2013)

وتتميز هذه الاستراتيجية كما هو ملاحظ بالشمول، حيث إنها لم تهمل تقريبا أي عنصر له علاقة بموضوع تطبيق الحكومة الإلكترونية إلا وتمت الإشارة إليه، ولكن تجسيد مشروع بهذا الحجم يتطلب بالدرجة الأولى ثورة في الأفكار والذهنيات التي ألقت أساليب العمل التقليدية، وربما هي منتفعة من بعض الطرق البيروقراطية في التسيير الإداري للمؤسسات على اختلاف أنواعها، وبالتالي يصبح الانتقال إلى استخدام النظم الحديثة في التسيير بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال مسألة حاسمة، خاصة أنها تعني الشفافية وتقليص دور العامل البشري، فضلا عن ضرورة تجهيز البنية التحتية خاصة ما يتعلق بالتجهيزات والشبكات وتأهيل الموظفين، وعلى الرغم مما بذل في هذا المجال على غرار تحويل الشبكة الهاتفية التناظرية إلى شبكة رقمية، إلا أن المؤشرات الدولية تشير إلى تأخر البنية التكنولوجية الجزائرية، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتطوير هذه البنية التحتية والعمل للوصول لجاهزية أفضل على كافة الأصعدة، " فقد حدد موقع "سبيد تست" الترتيب العالمي للدول من حيث سرعة خدمة الإنترنت الأرضي الفائق السرعة ADSL، حيث احتلت الجزائر المرتبة 174 من أصل 177 دولة وهي المرتبة الأخيرة عربيا بعد اليمن بسرعة تدفق بلغت 3.92 ميغابايت. " (عربي سبوتنيك، 2020)

7- مؤشرات مجتمع المعلومات الخاصة بالجزائر:

تصنف الدول على أساس مؤشرات خاصة بمجتمع المعلومات، مثل مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI، ومؤشر أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IPB، وذلك بالاعتماد على تقارير قياس مجتمع المعلومات الذي يصدر سنويا عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وهذا بالنظر إلى البنية التحتية التكنولوجية وتكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن نسبة الاستخدام والولوج إلى شبكة الإنترنت وكذا ارتفاع الدخل القومي الإجمالي للفرد، مع العلم أنه كلما يرتفع مؤشر IPB فإن الدولة تتأخر في المرتبة مقارنة مع مثيلاتها من الدول الأخرى التي يصل عددها إلى 169 دولة. ومن خلال الشكلين التاليين يتضح تطور مؤشرات مجتمع المعلومات الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2010-2017، وكذا مرتبتها الدولية بالاعتماد على هذه المؤشرات.

شكل(1): تطور مؤشرات مجتمع المعلومات الخاصة بالجزائر من 2010 إلى غاية 2017

شكل (2): تطور مرتبة الجزائر الدولية بالاعتماد على مؤشرات مجتمع المعلومات (International 2017-2010 Télécommunication Union,2018)

وعند تتبعنا لتطور مرتبة الجزائر بالاعتماد على مؤشرات مجتمع المعلومات، نلاحظ أن هناك شبه استقرار في مرتبة الجزائر الدولية فهي ضمن نطاق 102-114 بالنسبة لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال IDI، مع تراجع نسبي

بالنسبة لمرتبة الجزائر بالاعتماد على مؤشر أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال IPB، حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 71 إلى المرتبة 98.

وعموما فإن هذه المؤشرات تدل على تأخر الجزائر في مجال تهيئة البنية التحتية التكنولوجية وكذا محدودية استخدام التكنولوجيا لا سيما شبكة الإنترنت، فضلا عن ارتفاع تكلفة هذه التكنولوجيا مقارنة مع دول أخرى، فالجزائر تحتل مراتب متأخرة نسبيا عربيا ودوليا في كل تقارير قياس مجتمع المعلومات، وقد يرجع هذا التأخر إلى المستوى الاقتصادي للدولة بشكل عام، فالجزائر لا تزال تصنف ضمن الدول النامية، بالإضافة إلى ضعف السياسات المنتهجة على المستوى المركزي والمحلي، دون أن ننسى نقص الثقافة التكنولوجية لدى أفراد المجتمع عموما، لا سيما لدى مسؤولي المؤسسات ومن يملكون سلطة القرار في الدوائر الحكومية.

8- النتائج العامة للبحث:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لمؤشرات مجتمع المعلومات أهمية بالغة في معرفة تطور أي دولة في مجال التوجه نحو مجتمع المعلومات.
- هناك فوارق في الفجوة الرقمية بين الدول العربية وحتى في الدولة الواحدة.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية والسياسات والاستراتيجيات المعتمدة في مجال التوجه نحو مجتمع المعلومات في العديد من الدول العربية ومنها الجزائر.
- عدم نجاح استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 يرجع بالخصوص لضعف البنية التحتية والذهنيات التقليدية ونقص الثقافة المعلوماتية.
- تأخر مرتبة الجزائر في تقرير قياس مجتمع المعلومات الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة 2010-2017.

9- المقترحات:

- من أجل تحسين وضع الدول العربية في التوجه نحو مجتمع المعلومات نقترح ما يلي:
- ضرورة تبني استراتيجية عربية للتوجه نحو مجتمع المعلومات والتعاون للقضاء على الفجوة الرقمية.
- نشر الثقافة المعلوماتية بين أفراد المجتمع، وخصوصا لدى صناعات القرار.
- ضرورة توفر الإرادة السياسية لتجسيد مشاريع التحول الرقمي في مختلف المؤسسات.

- تهيئة البنية التحتية التكنولوجية الضرورية لا سيما شبكة الإنترنت والعمل على التحكم الأفضل في تكلفة اقتناء واستخدام التكنولوجيات الحديثة.
- تكوين الأفراد وتحسين المنظومة التعليمية لتأهيل الموارد البشرية في المجال التكنولوجي.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

خاتمة:

نخلص في النهاية إلى أن الاعتماد على مؤشرات مجتمع المعلومات هو من الأهمية بمكان لتقييم وضعية توجه الدول نحو مجتمع المعلومات، فضلا عن تحديد نقاط الضعف في المنظومة المعلوماتية الواجب توافرها للوصول إلى مجتمع المعلومات، ومن ثم وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لتصحيح الأخطاء وسد الثغرات لضمان نجاح الدول والمجتمعات في الاستفادة من تكنولوجيا والاتصال في تحقيق التنمية الوطنية إلى أبعد مدى.

المصادر:

الاتحاد الدولي للاتصالات.(2005).القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2003-2005). متاح على:

<https://www.itu.int/net/wsis/index-ar.html>

الإسكوا.(2019). تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 : نحو التمكين وضمان شمول الجميع. بيروت، لبنان. الأمم المتحدة.

الإسكوا.(2019). رؤية الإسكوا لمنهجية إعداد وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية). بيروت، لبنان. الأمم المتحدة.

بدر، أحمد. (2002). التكامل المعرفي لعلم المكتبات والمعلومات. القاهرة، مصر. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

بلعربي، عبد القادر ولعرج مجاهد، نسيم ومغرب، فاطمة. (2012). تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر. الملتقى العلمي الدولي الخامس بعنوان الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية. مليانة، الجزائر. جامعة خميس مليانة.

السفارة الجزائرية بموسكو. استراتيجية الجزائر الإلكترونية.(2013). متاح على:

<http://www.algerianembassy.ru/pdf/e-algerie2013.pdf>

شاهد، الياس وعرابة، الحاج ودفور عبد النعيم.(2016). تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية. ع.3. ورقلة، الجزائر. جامعة ورقلة.

عربي سبوتنيك. تعرف على ترتيب الدول العربية من حيث سرعة الإنترنت.(2020). متاح على:

<https://arabic.sputniknews.com/society/202001171044096206>

علوي، هند. المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر. (2008). أطروحة دكتوراه في علم المكتبات. قسنطينة، الجزائر. جامعة منتوري.

الغريفي، هاشم شريف. أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي.(2008). مجلة آداب البصرة. ع.46. البصرة، العراق. جامعة البصرة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA.(2016). تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003 – 2015. بيروت، لبنان. الأمم المتحدة.

الهوش، محمد أبو بكر. التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات.(2002). القاهرة، مصر. دار الشروق للنشر والتوزيع.

International Télécommunication Union. (2018). Available on :

<https://www.itu.int/en/about/Pages/default.aspx>

قائمة الاختصارات:

ESCWA : Economic and Social Commission for Western Asia

IDI : Inclusive development index

IPB : ITU's price basket

OECD : The Organisation for Economic Co-operation and Development

WPIIS : Working Party on Indicators for the Information Society